جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول مادة السياسة العامة الأمنية والخارجية السنة الثانية ماسترعلوم سياسية

س1/ وضح الحالات التي يكون فيها الأمن مرادف لمفهوم السياسة الدفاعية والهجومية ؟ .....(03ن)

الإجابة:

يتضح ذلك من خلال سعي الدولة إلى بناء القوة العسكرية، وعلى هذا الأساس نجد مفهوم الأمن وفق هذا التصور يرتبط بالبعد الوظيفي الإستراتيجي الذي يمكن أن تضطلع به القوات المسلحة لدولة ما سواء كان ذلك على مستوى الردع، أو على مستوى أدائها الفعلي أو المباشر في الميدان، وعليه يكون الأمن مرادف لمعنى السياسة الدفاعية والهجومية التي تتحدد بحماية القيم والمصالح الحيوية للدولة وتشكل جوهر سياستها الأمنية .

س2/ ما هي مؤشرات غياب الأمن السياسي في الدولة ؟.....(04ن)

الإجابة:

- غياب الاستقرار السياسي.
- ضعف أجهزة ومؤسسات النظام السياسي، البرلمان، الحكومة، الجهاز القضائي، الأحزاب السياسية.
- غياب كفاءة الجهاز الدبلوماسي في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة.
- عجز الدولة عن التفاوض أو عقد وإبرام اتفاقيات دولية.

س3/ حدد الفرق بين السياسة الأمنية والعقيدة الأمنية؟.....(02ن)

الإجابة:

العقيدة الأمنية هي مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا وقاعدة مرجعية لمسألة الأمن في الدولة، في حين تعتبر السياسة الأمنية مجموعة الخطط والبرامج لتنفيذ هذه المبادئ والمعتقدات على أرض الواقع.

س4/ فيما تتمثل أهم مقومات أمن الدول اجتماعيا؟.....(03ن)

الإجابة:

- وجود شعور بالمسؤولية لدى الأفراد تجاه مجتمعاتهم.
- قوة التعليم.
- وجود منظمات مجتمع مدني فاعلة وقوية.

س5/ يرى باري بوزان في دراسته للأمن الإقليمي أن فكرة "المجمع الأمني" مفيدة جدا لوضع سياسات أمنية وطنية، اشرح في بضعة أسطر مفهوم المجمع الأمني وعلاقته بالسياسات الأمنية الوطنية؟.....(08ن)

الإجابة:

يقصد بالمجمع الأمني: (مجموعة من الدول التي تتشابك فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة كبيرة وكافية، بحيث لا يمكن النظر إلى الأوضاع الأمنية الوطنية بمعزل عن الأوضاع الأمنية الداخلية للدول الأخرى)، ومن هذا المنطلق، يمكن للمجمعات الأمنية أن تكون مفيدة في إطار وضع السياسات الأمنية الوطنية، وذلك من خلال مناقشة المشكلات الأمنية الداخلية في إطار هذا السياق، وعليه يكون الأمن الإقليمي جزء مهم في التسلسل الهرمي للمشكلة الأمنية لأنه يأتي بين المستويين الوطني والدولي للأمن، وعلى كل دولة أن تأخذ في اعتبارها أمن الإقليم وإلا تكون النتائج سلبية فيما يتعلق بأمنها الوطني، خاصة في ظل انتشار التهديدات الأمنية عبر الوطنية كالجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالسلاح، المخدرات... وغيرها، حيث أن الكثير من هذه التهديدات يكون مصدرها دولا أخرى مجاورة وتأثيرها كبير على الأمن الوطني.